

## الظفيري: نطالب بخطة للإصلاح المالي والاقتصادي

الوضع الاقتصادي والمالي من خلال مناطق التجارة الحرة والمدن الصناعية والاستثمارات النفطية كمصافي تكرير النفط لبيعها بأسعار مرتفعة بدلا من بيعه كنفت خام بتأثر بانخفاض السوق. وطالب الظفيري الحكومة ضمن حزمة الإصلاح المالي والاقتصادي بتشكيل هيئة مستقلة للتنمية والإسراع في تطبيق قوانين التنمية الصادرة وعلى وجه الخصوص قانون التخصص وحماية المستهلك والمشروعات الصغيرة وحماية المنافسة والشركات التجارية وهيئة مكافحة الفساد والإفصاح عن اللمسة المالية وحماية المبلغين والمعاملات الإلكترونية والمستثمر الأجنبي والشراكة بين القطاعين العام والخاص (B.O.T)، والعمل كذلك على تحسين بيئة الاتصالات وبيئة الأعمال والإسراع في تطوير البنية التحتية لاستقطاب رؤوس الأموال ومعالجة تداخل وازدواجية الاختصاصات.

واحتياطي الأجيال القادمة. واستغرب الظفيري أن تكون رؤية الحكومة قاصرة على خفض مخصصات القياديين وهو إجراء مستحق، أو البحث في زيادة الرسوم على الخدمات والسلع بما يتقل كاهل المواطن، وهو أمر سيتصدى له نواب المجلس ولن يسمحوا بتعميره، قائلا: أين رؤية الحكومة في تسريع طرح مشروعات التنمية وفي تنفيذ المشروعات المعطلة؟ وتساءل الظفيري: أين وصلت معدلات التنفيذ في مشروع ميناء مبارك الكبير وأين مدينة الحرير التي طرحتها الحكومة في العام 2006 باعتبارها المشروع الحلم للكويت الذي يستوعب مئات الآلاف من فرص العمل ويحقق عوائد ضخمة؟ وعن مشروعات تطوير الجزر الكويتية تساءل: أين ما تحقق من الرغبة الأميركية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري؟ وأكد الظفيري أن الكويت تحتاج إلى رؤية اقتصادية شاملة تدعم



د. منصور الظفيري

قال عضو مجلس الأمة د. منصور الظفيري إن ما قدمته الحكومة في اجتماع السلطتين عن إجراءات التعامل مع تراجع أسعار النفط يفتقد أي رؤية للإصلاح المالي والاقتصادي وهي مجرد إجراءات لضبط المصروفات وترشيده الإنفاق. وتابع الظفيري: من دون خطط لتنويع مصادر الدخل وإنفاق استثماري وطرح مشروعات سدور في حلقة مفرغة وسنظل دائما نعاني من هاجس تراجع أسعار النفط، نحن لا نريد إجراءات وقتية تطوى مع انتهاء أزمة تراجع أسعار النفط، على الحكومة أن تقدم خطة واضحة للإصلاح المالي والاقتصادي قائمة على تنويع مصادر الدخل ودراسات من أهل الاختصاص بما يؤدي إلى خفض مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي الميزانية العامة ومن دون ذلك تبقى إجراءات الحكومة رد فعل وقتيا وفي مواجهة خطر حقيقي يهدد الميزانية العامة للدولة

## القضيبي يستغرب تأخر «الفتوى» في إعداد اللائحة التنفيذية لهيئة الفساد

الدولية، وهو مركز أصبح متلازما مع اسم الكويت في تقارير ومؤشرات الفساد وغيرها رغم اقرار قانون لمكافحة الفساد، لافتا إلى أن تلك القوانين غير المفعلة لا قيمة لها مادامت هناك قوى قادرة على عرقلتها. ودعا القضيبي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله، بصفته مسؤولا عن إدارة الفتوى والتشريع، إلى التحرك فورا والضغط على الإدارة لانتهاج من اللائحة التنفيذية لهيئة مكافحة الفساد قبل نهاية العام الحالي وهو الموعد الذي أعلنه رئيس الهيئة المستشار عبدالرحمن النمش لدخول الهيئة حيز العمل، مشيرا إلى أن التأخير في اعتماد اللائحة سيكون له كلفة سياسية عالية على الحكومة.

وتطبيق القانون، مشيرا إلى أن الوزير أكد له اهتمامه الشخصي بمتابعة هذا الملف لأهميته في محاربة الفساد في الأجهزة الحكومية. وتمنى القضيبي ألا يكون تأخر «الفتوى» في اعتماد اللائحة موقفا لتأخير العمل بالقانون الذي أقر قبل عامين بمرسوم ضرورة، مشيرا إلى أن التأخير في هذه الحالة سيكون بابا لمواجهة سياسية مع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله، مشددا على أن كل يوم يمضي دون تفعيل دور الهيئة فهو لحماية الفاسدين في الدولة، وتغطية على سرقات المال العام وتورط مسؤولين برشاوى مالية. وبين النائب القضيبي أن الكويت احتلت المركز الأخير خليجيا في مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية



أحمد القضيبي

أعرب النائب أحمد القضيبي عن استغرابه من تأخر إدارة الفتوى والتشريع من الانتهاء من اللائحة التنفيذية لهيئة مكافحة الفساد، مشيرا إلى أن اللائحة أحييت إلى مجلس الوزراء في فبراير الماضي والذي بدوره أحالها إلى «الفتوى» لإبداء الملاحظات إلا أن الإدارة لم تقدم أي ملاحظات ولم تعتمد اللائحة رغم أنها شاركت في صياغتها. وقال القضيبي في تصريح صحافي أمس أن هيئة مكافحة الفساد جاهزة للعمل فور صدور اللائحة بحسب ما أبلغه وزير العدل وزير الأوقاف يعقوب الصانع، وأن الهيئة انتهت تماما من استعداداتها فيما يتعلق بالتعاون مع قياديي الدولة ومسؤوليها لإرشادهم بتلكيات كشف الذمة المالية

أقيمت في ديوانه بالفنتاس مساء أمس الأول

## ندوة ديوان الصواغ: لا للطعن في الوحدة الوطنية وتمزيق المجتمع



خالد السلطان



د. جمعان الحريش



فلاح الصواغ



أحمد السعدون متحدثا

وما هو موجود في الصدور نخرجه بصراحة، ولا نعمل كمن يحمل السلاح والأغماد في عمل سري ونناشد الحكومة أن تعود إلى رشدها.

## العقاب بسبب الجنسيات

وبدوره قال النائب السابق د. جمعان الحريش: «لا تشييل هم يا بو سعود والله ما بحركون شعرة، ولو لقوا مدخل إبرة لكان أول من انتقموا منه هو أنا» مؤكدا أن تراجع أصحاب الحق في هذه الفترة يستسبب في ضياع الكرامة ويعمل بالجنسي، معلنًا رفضه استهداف أبناء القبائل وأي فئة أخرى وسحب الجنسية منها، أو استخدام العقوبة ضد الشيعي أو الحضري أو القبلي.

وتابع بأن الخصومة كانت مع عبدالله البرغش الذي هو عقال راس ورجل فاضل ولا يستحق العقوبة، فكيف أنا كخصم رضيعتي على نفسي بأن أعاقب عياله واهله وأن أقول لهم في يوم وليلة أنتم غير كويتيين وأشردهم، كما أن أحمد الجبر ولد 1965 وهو كويتي فكيف أصبح الآن غير كويتي بعد مرور 50 سنة؟ فقد قرأت بحثا مهما للدكتور حاكم المطيري يتحدث فيه عن أن الجنسية في الإسلام تمنح للذمي غير المسلم في الدولة المسلمة ولا تلغى بحال، وعندما يولد ابن الكتابة والكتابي في أرض الإسلام فله حق المواطنة والجنسية والعيش الكريم. وقال الحريش إن نظام قانوني يرتبط بالسلطات الثلاث. وزاد بأن الأيام التي تمر بها الكويت صعبة وأعجبتني في خطاب صاحب السمو في افتتاح المجلس قوله إن الحوار العاقل والتسامح سبيلنا، ولكن أنا أدرك أن الدولة لن تسمح بأي نوع من أنواع التصالح فلدنهم الكثير من البلاوي والقضايا الخاصة بهم.

نتيجة حتمية لتعدي الحكومة على الدستور وإرادة الأمة والعبث بالنظام الانتخابي والصوت الواحد الذي أنتج مجلسا تنفيذيا رديفا للسلطة التنفيذية. وبين أن الحكومة تتناقض أفعالها، وجميعها مع تطبيق القانون ولكن ليس بالتمايز بين أبناء الشعب الكويتي، والنخر في الوحدة الوطنية، فالغشرون في السجون، وفي المقابل نجد من يحال للنيابة بقضية من دولة وغسيل أموال ويستقبل كالإبطال ويعامل بالجنسي، موضحا أنه تم الاستحصال في الحكم على مبارك الوعلان والنممان والبرك بالإساءة ملك الأردن.

وأكد أن الطامة الكبرى عندما حاولت الحكومة استخدام سحب الجنسية كسلاح عقابي للخصوم السياسيين وهذا الأمر نرفضه جملة وتفصيلا، كما تطاول ليصل إلى إخوان لنا لا ذنب لهم إلا محاربة الفساد ولهم مواقف صلبة ضده، علما أن أحمد الجبر لم يستغل قناته، ولو أراد ذلك كما فعلت بعض القنوات لفعل.

ونكر أن البرغش لم يتوان في خدمة الكويت، ودخل فرقة الصاعقة المصرية وشارك فيها، وقامت الحكومة بمنحه وسام تحرير الكويت تقديرا للأعمال الجليلة التي أسهمت في تحرير الكويت، وتأتي هذه الحكومة تسحب منه الجنسية، ومن الشيخ نبيل العوضي وسعد العجمي.

معلنا تضامنه مع العجمان وبام جملة وتفصيلا، ومع الجبر والعوضي والعجمي.

## خرق لا يبرع

ومن جهته، ذكر النائب السابق خالد السلطان أن الكويت في أعلى معدلات الفساد وفي مرحلة الدمار، وقد حازت كأس الفساد بين دول الخليج، مبينا أن سحب الجنسية إجراء أخذ خرقا في سفينة الكويت، ويصعب رقعته. وتابع بأن الصوت الواحد أحدث خرقا في السلطة التشريعية، وطرح السلطان القضائية، والسلطة التنفيذية، حيث هناك مليارات للتفتيح وأخرى للتحويل، وهذا كله باتجاه الطمطممة بالإضافة إلى خرق الحريات وحرية الإعلام، إضافة إلى خرق جديد خيرة شباب الكويت مؤيدا بسبب شهادة زور؟ قضية افتتاح المجلس حبة اليوم، وتتم أبحاثها في الاستئناف، وتسميت بـ «اقتحام المجلس» زورا وتزويرا، مبينا أن الأغلبية قاموا بدورهم، وهم أدري بصلحتهم، وأنتم رأيتم كيف سحبت الجنسية كعقوبات سياسية، ولكن الأغلبية لا تستطيع تحقيق تغيير، وهذه مسؤولية الشعب الكويتي، وإن سكتكم فإنكم تسرون إلى تدمير مستقبلكم ومستقبل عيالكم.

## لا إنجازات

أما النائب السابق نايف المرادس، فقد قال: حاولت أن أبحث عن إنجاز لهذه الحكومة لننصفها لكن للأسف لم نجد إلا ما تداولته وسائل التواصل الخليج في حين تقوم في الكويت بافتتاح طريق على الدائري السادس، فالفساد انتشر في كل مؤسسات الدولة المدنية والأمنية أيضا، وهذا

ستلغى لوجود مخطط بطبقه المجلس الحالي وما قانون تكميم الأقواء على الطلبة إلا في هذا الإطار، حيث لا يحق للطلاب أن يشارك في النقابات حتى يبلغ عمره 21 سنة، موضحا أن ما يقوم به هذا المجلس ما هو إلا تنفيذ أجندات رموز الفساد، ونحن نعلم باجتماعاتهم في مزارع الوفرة لاتخاذ القرارات وتجيير القوانين كما يشاؤون. وأضاف أنه اليوم وبوجود هذه المتغيرات الإقليمية فإن الواجب أن تتصالح الحكومة مع الشعب والدستور إذا كان هناك من يحب الكويت ويعمل لأجلها، وأن نتعد عن سحب الجنسية، لأن هذا الأمر ظلم وقع على عبدالله البرغش ونبيل العوضي ومسعد المطيري، بسبب أنهم تكلموا كلمة حق، وذلك بتعليمات من قيادات الفساد ودول مجاورة دعمتهم للقضاء على الحراك من خلال سحب الجنسي، وكنا ثقة بالبرغش الذي يعد من الرجال الصادقين المخلصين للبلد ويحمل أمانة شرف الحكومة، فهو لم يتخلى من المال العام ولم يحاول ظلم الكويت.

وخاطب الصواغ وزير الداخلية بقوله: حساذا لم تفتحت التزوير مع عبدالله البرغش؟ أتحدك أن تجبت أنه مزور وكذالك العجمي والجبر والعوضي، فهذا الرجل مخلص ولم يتدخل في الحراك، والكل يشهد له، ثم ما ذنب أبناء البرغش، إننا هنا لتبرئة الذمة فالظلم ظلمات، والكويت تسرق وتهب والدستور يداس إلى متى ننظر؟ ووجه رسالة إلى الحكومة بأن أبناء القبائل ليسوا «طوفة» هيبطة، فهم مواطنون وأغلبية ومواقفهم واضحة وجليية ولا يجوز هذا العمل ولا لإبلاغ الظلم بالشعب الكويتي سنة وشعبه وحضرا وبدو، والتركيز كله اليوم على البدو،

بالمال العام والقضاء على أوجه الفساد.

## انتشار الفساد

بدوره، قال النائب السابق فلاح الصواغ إن الحكومة لا تريد للشعب أن يختار أشخاصا من أمثال الأغلبية الشرعية الذين تحملوا الكثير لأجل البلد والدستور وحماية المال العام والوحدة الوطنية وكرامة الشعب الكويتي ووحدته الوطنية، مبينا أن المواقف كشفت كل الأمور، ولا يخفى على الشعب الكويتي من هو التاجر النظيف والفاقد ومن هو الصحافي الفاسد، ومن هو الكاتب النظيف ومن هو الكاتب الفاسد، كما لا يخفى عليهم من التجار والشيوخ من لا يهمهم إلا مصالحهم حتى لو احترقت الكويت.

وتابع بأنه لا توجد وزارة إلا وفيها فساد، والخلصون للأسف بحاربون، ومن لهم علاقة بالأغلبية يحاربون ولا يحصلون على أي منصب، ولا على حقوقهم، وقد آثرنا الابتعاد لمدة 3 سنوات لأننا نرى بأم أعيننا الفوضى والفساد ونحن خارج الحكومة والمجلس البصام الذي اختارته الحكومة التي تشرح وتمرح وتحارب من تشاء ولا يوجد من يقول لها أخطأت في هذا القانون أو ذاك التصرف، فالجميع سكوت لأجل مصالحهم.

وزاد الصواغ بأنه وللأسف سجن أبناء الكويت وسحبت جنسيات ولم يتحرك نائب واحد للمحاسبة ولم يتكلم، في حين آثر النواب الشرفاء الابتعاد حتى لا تتدنس أيديهم بالمال العام، وانتهاك الدستور، إلا أن الحكومة تمادت والغت الدستور نهائيا، فهي تحارب اليوم القوانين، مثل الـ «بي أو تي»، وتلغي القوانين المتعلقة بالحريات. وكشف عن أن هناك قوانين



نايف المرادس

متواجد في الكويت قبل عام 1920، واصفا قرار سحب الجنسية بأنه باطل وفيه تحد للثقافتين. وأشار إلى أنه أن الأوان للعمل على إسقاط الحكومة والمجلس الحالي، سواء من ساحة الإرادة أو غيرها، حتى لو كانت الدعوات لمدة ساعة اسبوعيا، مبينا أن بيان قبيلة العجمان وياوم هو الانطلاق لهذه الدعوة، حيث ان الأوضاع سيئة للغاية والإيرادات ومخزرات الأجيال المقبلة في خطر بسبب هبوط أسعار النفط واحتمال وصول العجز لما يقارب الـ 400 مليار دولار مستقبلا.

وأكد السعدون أن الكويت لا تسرق حاليا بل تتم تصفيتهما من خلال سنن بعض القوانين والتشريعات، موضحا وجود مخطط للاستيلاء على ربع مساحة الكويت التي تتسع لبناء ثلاثة ملايين وحدة سكنية، وهو ما يتم العمل عليه منذ عام 1999، مشيرا إلى أن من دير البلاد هم 3 و 4 أشخاص، يقومون بتعيين مسؤولي الدولة في وقتها الأولى من قانُون الجنسية، فضلا عن أن والده

## فلاح الصواغ

انتقد نواب سابقون في كتلة الأغلبية قيام الحكومة بسحب الجنسية من بعض المواطنين تحت حجج «لا أساس لها من الصحة» بوقف الطعن في الوحدة الوطنية وعدم الإساءة إلى الأسر الكويتية من خلال جعلها بلا هوية وتعريضها للقلق على مستقبل أبنائها. جاء ذلك خلال الندوة التي نظمتها كتلة الأغلبية مساء أمس الأول في ديوان النائب السابق فلاح الصواغ بمنطقة الفنتاس، تحت عنوان «فساد الحكومة والعقوبات الجائرة»، وذلك بمشاركة النواب السابقين أحمد السعدون وخالد السلطان ود. جمعان الحريش ونايف المرادس وفلاح الصواغ، ومبارك الوعلان وسالم النممان وجلس الحجي.

رئيس مجلس الأمة الأسبق احمد السعدون قال: إن الندوة في ديوان الصواغ لها أهمية كبرى، كونها تأتي للاعلان عن التأييد والتضامن الكامل لبيان قبيلة العجمان وياوم وانتقاد إجراءات الحكومة في سحب الجنسية من بعض المواطنين، مبينا أن الأغلبية السابقة استطاعت الوقوف في وجه رموز الفساد الذين ظلوا يحاولون محاربة الأغلبية ونشاطاتها، لافتا إلى الوقت ذاته إلى أن وزير الداخلية مطالب بإلغاء قرار سحب الجنسية من بعض المواطنين لمصلحته شخصيا ولمصلحة الأسر المتضررة. وأضاف أنه أطلع شخصيا على اوراق وثبوتيات عدد من المسحوبة جناسيهم وفي مقدمتهم النائب السابق عبدالله البرغش، حيث لم يلحظ أي عملية تزوير في عملية تجنيسه التي تمت وفقا للمادة الأولى من قانون الجنسية، فضلا عن أن والده



أسامة المنار وأسامة الشاهين



جانب من الحضور



دمجد المطر ويدر الداهوم